

لقبولهما تشغيل الـ 3G من دون ترخيص

«سيدركوم» تتخذ إجراء قانونياً ضد «ألفا» و«أم.تي.سي» «الاتصالات»: البعض يريد منع الدولة من توفير إنترنت سريع

الشركات في الشق الأول من الخلاف، وهي أبدت أكثر من مرة رفضها للممارسات الاعتباطية التي كرستها إدارة الهيئة الحالية لـ«أوجيرو» طيلة الفترة الفائتة». فللسان حال «سيدركوم» وبعض الشركات الأخرى، برأي المصادر عينها، «نريد إنترنت سريعاً من خلال منع الدولة من توفير الإنترنت السريع» (!).

وختم المصدر بالتشديد على أن «الوزارة تعقد اجتماعات دورية منذ فترة، ولا تزال، مع مجموعة من الشركات لتنسيق طريقة الشغل على أساس أن الدولة من خلال الشركات تقوم بتوفير البنية الأساسية للـ 3G، إلى أن تستحصل لاحقاً على حق الشركات في تسويق الخدمة، بما يفضي إلى مردود أعلى لكل من الدولة والشركات والمواطنين على السواء».

المترادف من جراء خلق احتكار جديد في خدمات الإنترنت السريع اللاسلكي عبر تقديم خدمة الـ 3G وذلك بغياب التراخيص اللازمة لتقديم هذه الخدمة وفي ظل غياب المساواة الضريبية وعدم إرساء المنافسة العادلة بين مشغلي القطاع تملكهم الدولة ومشغلي القطاع الخاص».

مصادر وزير الاتصالات شربل نحاس علقت لـ«السفير» على ما تقدّم بالقول أن «الخلاف القديم بين مقدمي خدمات الإنترنت وشركات نقل المعلومات مع إدارة هيئة أوجيرو ممثلة بمديرها عبد المنعم يوسف حول الـ DSL والسنترالات، إنما نقله البعض إلى خدمة الـ 3G، أي إلى خلاف لا معنى له حول مساعي وزارة الاتصالات لتأمين الإنترنت السريع، بما يخدم مصالح الجميع، لا طرف واحد وحسب. هذا مع الإشارة إلى أن الوزارة تؤيد

للإتصالات. ولغاية تاريخه، ان شركتي «ألفا» و«أم.تي.سي» ليس لديهما أي ترخيص لخدمة الـ 3G من مجلس الوزراء، وليس لديهما أي ترخيص لاستعمال الترددات لخدمة الـ 3G من مجلس الوزراء، وليس لديهما أي ترخيص لاستعمال الترددات لخدمة الـ 3G من الهيئة المنظمة للاتصالات».

وتابعت الشركة «على الرغم من عدم وجود ترخيص لتقديم خدمة الـ 3G وترخيص لاستعمال ترددات الـ 3G، فإن شركتي «ألفا» و«أم.تي.سي» قد اتخذنا خطوات تنفيذية من خلال التعاون مع الموردین لبناء شبكات الـ 3G وتقدر كلفة هاتين الشبكتين الجديدتين بـ ٨٠ مليون دولار، سوف يدفع ثمنها من الأموال التي يدفعها المواطن اللبناني كضرائب، أي من الأموال العامة».

وحذرت الشركة من «الخطر

أوضحت شركة «سيدركوم» لنقل المعلومات أن «عدداً من المشغلين المرخص لهم اتخذ إجراءات قانونية ضد كل من شركتي «ألفا» و«أم.تي.سي» لقبولهما إدارة وتشغيل خدمة الـ 3G من دون ترخيص من مجلس الوزراء ومن دون ترخيص للترددات من الهيئة المنظمة للاتصالات، وكذلك ضد وزارة الاتصالات».

أضافت «ان قانون الاتصالات ٤٣١ نقل صلاحيات الترخيص وتنظيم مراقبة سوق الاتصالات، بما في ذلك الترخيص للترددات، من وزارة الاتصالات الى الهيئة المنظمة للاتصالات. فالبنود ١٩٠١ منه ينص على أن خدمة الـ 3G ترخص بموجب مرسوم صادر عن مجلس الوزراء. والبنود ١٥ منه ينص على أن الترددات الهertzية لأية خدمة كانت، بما فيها خدمة الـ 3G ترخص من الهيئة المنظمة